Arab Journal of Sciences and Research Publishing
Volume (6), Issue (2): 30 June 2020
P: 33 - 47

AJSRP
ISSN: 2518-5780

مجلة العربية للعلوم ونشـر الأبحـاث
المجلد (6)، العدد (2): 30 يونيو 2020 م
ص: 33 - 47

AlMalaqi grammatical opinions in Mughni Al-Labib's Book: A linguistic descriptive study

Ahyaf Abdel Azeze Burini

Arabic And Emirati Studies || General Studies || Higher College of Technology || UAE

Abstract: This paper is concerned with studying Al-Maliqi's grammatical opinions, which mentioned in Mughni al-Labib by Ibn Hisham Al-Ansari, as it deals with the study six grammatical opinions mentioned by Ibn Hisham explicitly to al-Mulqi, these opinions came in a sequence according to the way they were presented in the book, and they were discussed by showing the opinion of Al-Maliqi, then Ibn Hisham, and the researcher's opinion. The study concluded that Ibn Hisham was not an imitation of one of the grammatical doctrines. Based on grammatical principles; Especially the origin of hearing, Ibn Hisham took frequent Quranic readings, and considered the noble prophetic hadith, and poetry in the ages of his protest, and he was not imitating a particular school, but rather brought together these schools, and came out with some opinions about it. Based on the results, a number of recommendations and proposals were presented

Keywords: The answer letter (Ajal)- From the meanings of (Amma)- starting letter (Lam).

آراء المالَقِيّ النّحويّة في كتاب مغني اللّبيب: دراسة لُغويّة وصفيّة

أهيف عبد العزيز يوريني

قسم اللّغة العربيّة والدّراسات الإماراتيّة || كليّة المتطلّبات العامّة || كليّات التّقنية العليا || الإمارات

الملخّص: تُعنى هذه الورقة بدراسة آراء المالقيّ النّحويّة الواردة في كتاب مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام الأنصاريّ؛ إذ تتناول دراسة ستّة آراء نحويّة ذكرها ابن هشام صراحة للمالقيّ، جاءت هذه الآراء متسلسلة حسب ورودها في المغني، وتمت مناقشتها؛ ببيان رأي المالقيّ فيها، ثمّ رأي ابن هشام، وتلاهما رأي الباحث، وقد خلصت الدراسة إلى أن ابن هشام لم يكن مقلّدًا لإحدى المذاهب النّحويّة، واعتدّ بالأصول النّحويّة في مناقشته آراء النّحاة عامّة، ورجّح مؤيّدًا، وعارض مفنّدًا، وعلّق من دون توجّه لكثير من هذه الآراء، وفي الآراء المناقشة في هذه الدّراسة، كان قد عارضها جميعها؛ مستندًا إلى الأصول النّحويّة؛ وبالأخصّ أصل السّماع، وأخذ ابن هشام بالقراءات القرآنيّة المتواترة، واعتدّ بالحديث النّبويّ الشّريف، والشّعر في عصور احتجاجه، ولم يكن مقلّدًا لمدرسة بعينها، بل جمع ما بين هذه المدارس، وخرج ببعض الآراء الخاصّة به. واستنادا للنتائج تم تقديم عددا من التوصيات والمقترحات.

الكلمات المِفتاحيّة: حرف الجواب (أجل)- من معاني (أمّا)- لام الابتداء.

المقدّمة:

بسم الله الرّحمن الرّحيم، الحمد لله ربّ العالمين، والصّلاة والسّلام على سيّدنا محمّد وعلى آله وصحبه الطّيّبين، وبعد. تُعنى هذه الورقة بمناقشة آراء المالقيّ وحده؛ فتستثني الدّراسةُ ما أورده ابن هشام من ذكر لآراء بعض النّحاة، إلّا في بعضها؛ وذلك لكي يبقى الموضوع محصورًا في العنوان الموسوم به من جهة، ومن جهة أخرى كي لا يطول البحث. أمّا ذكرُ بعض آراء النّحاةِ المذكورين عند ابن هشام في أثناء ذكره لرأي المالَقي؛ فقد تعرّج الدّراسة لها؛ من ناحية توضيحيّة. وقد عُنونت المسائل بحسب رأي المالقيّ، وجاءت مرتّبة حسب ورودها في كتاب المغني،

وركّزت الورقة البحثيّة على تقديم مسائلَ نحويّةٍ شُهرت عن المالقيّ، وتتبّع أصالة ورودها عنده، والكشف عن منهجيّتها النّحويّة؛ ولتحقيق هذه المنهجيّة الصّحيحة فقد رجعتُ إلى الآراء في المصنّفات الأصيلة؛ للتّأكّد من صحّة نسبها. [r,استفادت الدّراسة من المناهج الآتية: الإحصائيّ، والتّحليليّ، والوصفيّ؛ وهو ما يتناسب وطبيعةَ الدّراسة. وسيأتي ذكر أهمّ النتائج الّتي خلصتُ إليها، ثمّ الخاتمة، فالتّوصيات.

مشكلة البحث وأسئلته:

تتحدد مشكلة البحث في الأسئلة الآتية:

1- ما الآراء الّتي عارضها ابن هشام للمالقيّ؟
2- هل كان ابن هشام موافقًا، أم معترضًا، أم معلّقًا لآراء المالقيّ النّحويّة؟
3- كيف وجّه ابن هشام المسألة النّحويّة؟
4- أكان ابن هشام مقلّدًا لمدرسة نحويّة في اعتراضاته على المالقي؟
5- ما الأصل النّحويّ المعتدّ به من ابن هشام في مناقشة رأي المالقيّ؟

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى تحقيق الآتي:

1- بيان موقف ابن هشام من رأي المالقيّ النّحويّ.
2- تخريج توجّه ابن هشام في رأيه في المسألة المناقَشة.
3- الكشف عن رأي ابن هشام في أصالته من تبعيّته لمدرسة نحويّة.
4- الكشف عن الأصول النّحوية الّتي اعتدّ بها ابن هشام في مناقشة رأي المالقيّ.
5- بيان رأي الباحثة في التّرجيح بين الآراء.

أهميّة البحث:

تأتي أهميّة البحث ممّا سيتطرق إليه الباحث؛ باعتماد ما ورد في المصنَّف كاملًا؛ لأنّ مراد ابن هشام قد لا يتّضح إلّا برؤية شاملة في مصنفه، ومن الأمور المهمّة كذلك دراسة رأي المالقيّ، وبيان صحّة نسبته عنه في مصنّفاته، ومن ثمّ ترجيح الباحث. وستُدرس الآراء والمسائل النّحويّة دراسة تحليليّة، مبيّنة الأصول النّحويّة المعتمدة في المسألة، ومناقشة قوّة الرّأي فيها، مع وجود إشارات في بيان بعض آراء النّحاة فيها؛ معتمدةً الإجماع والاتّفاق في ذلك، كما قمتُ بالكشف عن مراد ابن هشام، حتّى وإن لم يُصرّح ابن هشام بموقفه من هذه الآراء.

الدّراسات السّابقة:

هناك بعض الدّراسات السّابقة الّتي تحدّثت عن المالقيّ؛ مثل تلك الدّراسة التي قُدمت عن فكره النّحويّ في مصنّفه: رصف المباني؛ مثل: (حسين، الفكر النّحويّ للمالقيّ في كتابه "رصف المباني في شرح حروف المعاني"، رسالة ماجستير، 2006)، وبعضها درس منهج المالقيّ في مصنفه؛ مثل دراسة: (البشير، 2003) وهناك دراسة حول شواهد مصنفه الشّعريّة؛ كدراسة: (عبدالرّحمن، 2011)، ودراسة الشّاهد النّحويّ في مصنّفه؛ مثل دراسة: (فتوح، 2006). ولكنّ الدّراسات السّابقة لم تخصّص الحديث عن آراء المالقيّ في كتاب مغني اللّبيب على وجه التّحديد، وهناك بعض الدّراسات الّتي أشارت إلى بعض هذه الآراء في كتاب مغني اللّبيب؛ ومنها: (بوريني، آراء ابن هشام النّحوية بين البصرة والكوفة في كتاب مغني اللّبيب، رسالة ماجستير، 2004)، وقد عرض الباحث فيها رأيًا للمالقيّ، وجاء في الرّأي الثّالث

من هذه الورقة البحثيّة، أمّا ذكر هذا الرّأي هنا فقد جاءَ أكثر تفصيلًا، وكذلك دراسة (بوريني، مَوقفُ ابنِ هشامٍ مِن آراءِ المبرّدِ النّحْويّةِ في كِتابِ مُغني اللّبيْبِ، رسالة دكتوراه، 2018)، وفي هذه الرّسالة تطرّق الباحث أيضًا إلى عرض رأي للمالقيّ، وتوجّه ابن هشام فيه؛ وجاء في الرّأي الثّالث من هذه الورقة البحثيّة، وجاء هنا بتفصيل أكثر.

منهجيّة البحث:

استفادت الدّراسة من المناهج الآتية: المنهج الإحصائيّ، والمنهج التّحليليّ، والمنهج الوصفيّ؛ وهو ما يتناسب وطبيعةَ الدّراسة هنا. وفي الحديث عن منهجيّة البحث فقد عُنونت المسألة برأي المالقيّ؛ كونه الأسبق زمنًا، ثمّ بيان حديث ابن هشام عن هذه المسألة، وتبعها رأي الباحث. أمّا هيكل البحث فتمّ تقسيمه إلى: ملخّص؛ باللّغتين: العربيّة، والإنجليزيّة، وكلماتٍ مِفتاحيّةٍ باللّغتين، ثمّ مقدّمة؛ وفيها فروع، وبعدها المبحث الأوّل؛ وفيه تعريف موجز بالمالقيّ، ثمّ تعريف موجز بابن هشام، والمبحث الثّاني: وفيه مناقشة الآراء النّحويّة، ثمّ الخاتمة، والمصادر والمراجع.

ثمّ سيأتي الباحث بعد ذلك إلى بيان موقف ابن هشام منها؛ إمّا مؤيّدًا، أو مفنّدًا، أو معلّقًا الحُكم على آرائه؛ وسيبيّن الباحثُ –أيضًا- ألفاظ ابن هشام ولغته المستخدمة في بيان تلك الآراء.

موادّ البحث وطرائقه:

إنّ مادّة البحث تكمن في المصادر والمراجع الأصيلة للمؤلّفَين؛ وهما: كتاب المغني، وكتاب رصف المباني، أمّا فيما يختصّ بطرائقه؛ فقد اعتُمد نظام البطاقات، واتّباع دراسة المسائل النّحويّة، تحليلًا، وإحصاءً، وتأصيلًا.

المبحث الأوّل: تعريف موجز بالمالَقيّ:

هو أحمد بن عبد النُّور بن أَحْمد بن رَاشد أَبُو جَعْفَر المالقي النَّحْوِيّ، كَانَ عَالمًا بالنّحو، يُشارك فِي الْمنطق والعرُوض وقرض الشّعْر، صنّف رصف المباني فِي حُرُوف الْمعَانِي، وهو من أعظم مَا صنف. مَاتَ يوم الثُّلاثاء سَابع عشْرين ربيع الآخر سنة ثنتين وسبعمائة. (السّيوطيّ، 1384هـ/1965م، الصفحات 331/1-332)، وفي ضبط المالَقي، يقول الدّسوقيّ: "بفتح اللّام نسبة إلى مدينة بالأندلس، وضبط بالكسر غلط". (الدّسوقيّ، د.ت، صفحة 17/1) ومن الجدير ذكره إلى أنّ محقّقي المغني: د. مازن المبارك، ومحمّد علي حمد الله قد خرّجا في هامش التّحقيق أنّ المالَقي هو: محمّد بن الحسن (-771 هـ) (ابن هشام، 1972، صفحة 29/1)، وهو سهو. وقد أشرتُ إلى ذلك في دراسة سابقة. (بوريني، آراء ابن هشام النّحوية بين البصرة والكوفة في كتاب مغني اللّبيب، رسالة ماجستير، 2004، صفحة 80).

تعريف موجز بابن هشام:

عبدُ الله بن يُوسُف بن عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاريّ، الشَّيْخ جمال الدّين الحنبليّ، أبو محمّد. ولد سنة (708هـ) في القاهرة، وتتلمذ على يد شيوخها في علوم الدّين وعلوم العربيّة، كان زاهدًا، عزيز النّفس، عفّ اللّسان، دمث الخلق، وكان عالمًا بالعربيّة. وافته المنيّة –رحمه الله- في سنة (761هـ)، في القاهرة، في مصر. (الصّفديّ، 1998م، الصفحات 3/5-6)، و (ابن قنفذ، 1983م، صفحة 361).

المبحث الثّاني: الرّأي الأوّل: (لا يقع حرف الجواب: (أجل) بعد نفي، ولا بعد نهي):

يتحدّث ابن هشام عن حرف الجواب (أجل)، ويقول إنّه مثل (نَعَ)، فَيكون تَصْدِيقًا للمخبِرِ، وإعلامًا للمستخبِرِ، ووعدًا للطَّالِب، فَتَقَع بعد نَحْو: "قَامَ زيد"، وَنَحْو: "أَقَامَ زيد"، وَنَحْو: "اضْرب زيدًا"، ثمّ يذكر تقييد المالقيّ الْخَبَر بالمثبَت، والطّلب بِغَيْر النَّهْي. وَبعدها يأتي ابن هشام بأقوال أخرى فيه؛ فيذكر قولهم إنّها لَا تَجِيء بعد الِاسْتِفْهَام.

وَينقل عَن الْأَخْفَش قوله هِيَ بعد الْخَبَر أحسن من نّعم، وَنَعم بعد الِاسْتِفْهَام أحسنُ مِنْهَا. وَيأتي بأقوال أخرى فيها؛ فقيل: تخْتَص بالْخبر؛ وَيصرّح إنّ هذا قَول الزَّمَخْشَرِيّ وَابْن مَالك وَجَمَاعَة، وَيأتي بقول ابْن خروف: أَكثر مَا تكون بعده. (ابن هشام، 1972، صفحة 29/1).

ويقصد ابن هشام في بداية حديثه عن (أجل) بقوله عنه: إنّه حرف جواب؛ مثل (نَعَ)؛ أي إنّ (أجل) تأخذ أحكام (نَع)، فلا فرق بينهما في المعنى، ولا فرق كذلك بينهما في الموقع، فكما تأتي (نَع) بعد إثبات، أو نفي، أو بعد استفهام، أو نهي، تأتي (أجل) أيضًا.

ويشرح الدّسوقيّ عبارات ابن هشام، فيقول: فتكون تصديقًا للمخبِرِ؛ سواء أكان الخبر إيجابيًّا، أو سلبيًّا، وإعلامًا للمستخبِرِ؛ أي المستفهِم، ووعدًا للطّالب كان أمرًا أو نهيًا، ويشرح عبارات ابن هشام: "فتقع بعد نحو (قام زيد)"؛ أي وبعد نحو (ما قام زيدٌ)، وهذا مثال لتصديق الخبر، وقوله: "ونحو أقام زيد"؛ أي وهو كلام مستخبر، وقوله: "اضرب زيدًا"؛ أي وكذا لا تضرب زيدًا؛ فهو كلام طالب. (الدّسوقيّ، د.ت، صفحة 17/1).

ويبيّن ابن هشام أنّ المالقيّ قيّد استعمال (أَجل)، في قوله: "وَقيّد المالقيّ الْخَبَر بالمثبَت، والطّلب بِغَيْر النَّهْي". (ابن هشام، 1972، صفحة 29/1)، ويشرح الدّسوقيُّ ذلك التّقييد؛ فيقول: أي فلا تقع عنده بعد: (ما قام زيد)، ولا تقع عنده بعد: (لا تضرب زيدًا). ويتابع الدّسوقيّ شرح بقيّة كلام ابن هشام في قوله: وقيل لا تجيء بعد الاستفهام؛ أي وتجيء بعد الخبر والأمر والنهي، ويرى الأخفش أنّها تدخل الخبر والاستفهام، إلّا أنّها بعد الخبر أحسن، ويشير الدّسوقيّ إلى أنّ هذا كلام شيخه دردير؛ أي فإذا قيل أنت سوف تذهب، قلت: أجل، وكان أحسن. وقوله: "ونعم بعد الاستفهام أحسن"؛ أي فإذا قيل: أتذهب؟ قلت: نعم. وكان أحسن من أجل، قوله "وقيل: تختص بالخبر"؛ أي مثبتًا أو منفيًّا. قوله "وجماعة"؛ أي منهم ابن الحاجب، قوله: "أكثر ما تكون بعده"؛ أي بعد الخبر، وتجيء بعد غيره بقلّة. (الدّسوقيّ، د.ت، صفحة 17/1).

وقد جاء عن المالقي ما نسبه ابن هشام له؛ فيقول المالقيّ في (باب أجل): "اعلم أنّ لِـ (أجل) في الكلام موضوعًا واحدًا، وهو أن تكون جوابًا في الطّلب والخبر، فتقول لمن قال: هل قام زيدٌ؟ أجَل. ولمن قال: خرج عمرُو؟ أجل. ومعناها في الجواب التّصديق للخبر، والتّحقيق للطّلب، ... ولا تكون جوابًا للنّفي، ولا للنّهي، ولكنّ معناها معنى نعم. (الدّسوقيّ، د.ت).

وفي هذا الرّأي معارضة من ابن هشام لرأي المالقي في تقييده؛ وذلك من وجوه:

أوّلًا: إنّ ابن هشام قدّم بدايةً أنّ (أجل) حرف جواب مثل (نَعَ)؛ ولم يأتِ إلى بيان الفارق بينهما؛ سواء أكان في الاستعمال أم في المعنى.

ثانيًا: إنّ ابن هشام تلا –بعد ذكره لمشابهة (أجل) (نَعَ) قوله: "فَيكون تَصْدِيقًا للمخبِرِ وإعلامًا للمستخبِرِ، ووعدًا للطَّالِب"؛ وفي هذا يتضّح رأي ابن هشام في استعمال (أجل) أنّه بلا تقييد، في أنّ استعماله يكون في الخبر إيجابيًّا أو سلبيًّا، وسواءٌ أكان أمرًا أو نهيًا.

ثالثًا: تأخير رأي المالقي، ومن سمّاهم من النّحويين، لهو بمنزلة الإنكار منه.

رابعًا: إنّ ذكر ابن هشام رأيَ المالقيّ كان على سبيل المعارضة له، وإن لم ينكر ابن هشام عليه ذلك صراحةً؛ فمن خلال كثير من آراء ابن هشام يتّضح منهجه المعارِض وإن لم يصرّح هو بذلك؛ إذ يُفهم ضمنيًّا، بناءً على أدلّة قويّة في الاستنتاج.

ويذكر صاحب الجنى الداني في حديثه عن (أجل): حرف جواب مثل نعم. تكون لتصديق الخبر، ولتحقيق الطلب. تقول لمن قال قام زيد: أجل. ولمن قال اضرب زيداً: أجل. وينسب للمالقي ما نسبه ابن هشام، فيذكر أنّ صاحب رصف المباني يقول: ولا تكون جواباً للنّفي، ولا للنّهي. (المراديّ، 1413هـ/ 1992م، الصفحات 359-361).

وأقفُ هنا مع ابن هشام في رأيه؛ ذلك أنّه لم يرد عن العرب في الشّواهد المسموعة ما قد ينفي رأي ابن هشام، كما أنّ ما استند إليه المالقيّ في أبيات الشّعر المذكورة عنده لم يسند رأيه في التّقييد، بل جاءت فيه (أجل) حرف جواب معناها في الجواب التّصديق للخبر، والتّحقيق للطّلب، ولم يستشهد المالقيّ بما يدعم به رأيه من أنّها لا تكون جوابًا للنّفي، ولا للنّهي. وكذلك فإنّ الاستعمال الحاليّ للّغة يتماشى ويجيز ما أقرّه ابن هشام في عدم تقييد (أجل)، ومن باب آخر فإنّ في رأي ابن هشام سهولة وتيسير لمتحدثي العربيّة، بل ولمتعلّميها أيضًا.

الرّأي الثّاني: (من معاني (أمَا) أن تكون حرف عرض بمنزلة ألا فتختصّ بالفعل):

يعرضُ ابن هشام الحديث عن (أَمَا) بالفتح والتّخفيف، ويقرّ أنّها على وجهين:

أ- أن تكون حرف استفتاح بمنزلة (ألا)، وتكثُر قبل القَسَم.

ب- أَن تكون بِمَعْنى حَقًّا أَو أحقًّا، ذاكرًا الخلاف في ذلك. ثمّ يأتي ابن هشام لذكر رأي المالقيّ، ويقول إنّه زاد معنى ثالثًا؛ وَهُوَ أَن تكون حرف عرض بِمَنْزِلَة أَلا فتختصّ بِالفِعْلِ نَحْو: (أما تقو)، وَ (أمَا تقعد)، وَقد يُدّعى فِي ذَلِك أَنّ الْهمزَة للاستفهام التّقريريّ؛ مثلهَا فِي ألم وَألا، وَأَنّ (مَا) نَافِيَة، وَقد تُحذف هَذِه الْهمزَة. (ابن هشام، 1972، صفحة 79/1).

يقول الدّسوقيّ في تفسير كلام ابن هشام لرأي المالقي إنّ (أَمَا) حرف عرض؛ أي حرف؛ فهي حينئذٍ مختصّة بالفعل كما هو شأن أداوت العرض، ويصرّح الدّسوقيّ أنّ هذا نقل عن شيخه دردير، ومعنى قوله: (نحو: (أمَا تقو)، وَ (أمَا تقعد)؛ أي فالمعنى أنّك تعرض عليه فعل القيام والقعود؛ أي تطلب منه بلين ورفق فعلهما؛ لترى هل يفعلهما أم لا. (الدّسوقيّ، د.ت، صفحة 58/1).

وأرى أنّ المعنى المقصود لربّما يكون فعل أيّ من الفعلين منفصلًا، أي تطلب من السّامع فعل القيام، وتطلب من السّامع كذلك فعل القعود، لا أن يكون المعنى تخيير بين فعليّ القيام أو القعود؛ ذلك أنّ طلب الفعل الأوّل مستقلّ في جملة، وكذلك طلب الفعل الآخر. وقد يحتمل الوجه الآخر –مع ترجيح الأوّل- وهو أن يكون طلب التّخيير بين الفعلين للسّامع نفسه؛ أي فيختار القيام، أو يختار القعود.

وينسب الدّسوقيّ للمالقي قوله: فإن أتى بعدها الاسم فعلى تقدير الفعل، تقول: أما زيدًا أما عمرًا؛ والمعنى: أمَا تبصِر ونحو ذلك ممّا تدلّ عليه القرينة، ثمّ ينقل الدّسوقيّ قول ابن أمّ قاسم؛ (وهو المراديّ -749هـ صاحب الجنى الدّاني) على أنّ المالقي قد نصّ على أنّ (أما) الّتي للعرض بسيطة كأمَا الّتي للاستفتاح، ثمّ قال ابن أمّ قاسم: وكون (أمَا) حرف عرض لم أره في كلام غيره، والظّاهر أنّ (أمَا) في هذه المثل الّتي مثّل بها المالقيّ مركّبة من الهمزة وما النّافيّة، وقد ذَكرَ هو وغيره أنّ (أمَا) قد تكونُ همزة استفهام داخلة على حرف النّفي: فيكون المعنى على التّقرير؛ أي لما بعد النّفي كما في ألم وألا. ثمّ يشرح الدّسوقيّ عبارة ابن هشام في أنّه قد يُدّعى في ذلك أنّ الهمزة للاستفهام التّقريريّ مثلها في ألم وألا، وأنّ (ما) نافية، وقد تُحذف هذه الهمزة، بأنّ هذا يفوّت معنى الطّلب المستفاد من العرض، ويذكر الدّسوقيّ أنّ الرّضي قد صرّح بأنّ (أما) تستعمل للعرض؛ نحو: أما تعطف عليّ. فالحقّ أنّه إن قامت قرينة على العرض فبها، فلم يتمّ ما ردّ به المصنّف؛ لأنّ معناه مغاير للتّقرير. (الدّسوقيّ، د.ت، صفحة 58/1).

وهنا يُسجّل الدّسوقيّ اعتراضًا ضمنيًّا على ابن هشام في ردّ ابن هشام على المالقيّ؛ وذلك أنّ الدّسوقيّ يردّ على ابن هشام بأنّه إن كانت الهمزة للاستفهام التّقريريّ، وما نافية، كما يرى ابن هشام، فإنّ هذا يفوّت معنى الطّلب المستفاد من العرض، وأرى أنّ حُجّة الدّسوقيّ غير مقنعة؛ لأنّ ابن هشام ينكر أصلًا أنّ أما تفيد العرض، فاعتراضه على ابن هشام مردود، كما أنّ الدّسوقيّ أراد أن يقوّي حجّته في الاعتراض على ابن هشام مستندًا إلى ما يراه الرّضيّ

من أنّها تُستعمل للعرض، ممثّلًا لها بقول الرّضيّ: "أما تعطف عليّ" بأنّ فيها قرينة دالة على معنى العرض، ويَستنتج أنّ ما ردّ به ابن هشام على المالقيّ لم يتمّ؛ لأنّ معناه مغاير للتّقرير.

وأرى أن لا مغايرة للتّقرير في مثال: "أما تعطف عليّ"؛ فهو إنّما استفهام تقريريّ بمعنى اعطف عليّ، كذلك لا وجود لقرينة دالّة على وجه الحقيقة لمعنى العرض في المثال؛ وبذا تُردّ حجّة الدّسوقيّ في اعتراضه على ابن هشام، والله أعلم.

وقد صحّت نسبة ما جاء عن صاحب الجنى الدّاني فيما نقله الدّسوقيّ عنه فيما قال عن رأي المالقيّ. (المراديّ، 1413هـ/ 1992م، صفحة 392).[1]

وقد جاء عن المالقيّ –أيضًا- ما نُسب إليه؛ فيعقد في رصف المباني بابًا عن (أمّا)، وجعل لها موضعين: الأوّل: أن يكون معناها العرض، والثّاني: أن يكون معناها التّنبيه والاستفتاح مثل (ألا). ويمثّل المالقي في الموضع الأوّل الّتي تكون فيه (أما) للعرض، بقولك: (أما تقو)، (أما تقعد)، ويشير إلى أنّ المعنى فيه أنّك تعرض عليه فعل القيام والقعود؛ لترى هل يفعلهما أو لا؟ ويقرّ أنّه لا يكون بعدها؛ أي (أَمَا) إلّا الفعل، فإن أتى بعدها الاسم فعلى تقدير الفعل، فتقول: أما زيدًا وأما عمرًا، والمعنى: أما تبصِرُ زيدًا، ونحو ذلك من تقدير الفعل الّذي يدلّ عليه قرينةُ الكلام. (المالقيّ، 1423هـ/2002م، صفحة 96). كما صحّت نسبة ما جاء عن الرّضيّ فيما نقله الدّسوقيّ عنه في المثال؛ إلّا أنّ الرّضيّ أوردها ضمن حروف التّحضيض لا حروف العرض، ومعلوم أنّ التّحضيض والعرض طلبٌ، إلّا أنّ التّحضيض فيه شدّة وقوّة في الطّلب، بعكس العرض؛ إذ ورد في شرح كافية ابن الحاجب للرّضيّ الأستراباذيّ أنّ (أما) تُستعمل في التّحضيض، من دون أن يذكرها ابن الحاجب ضمن حروف التّحضيض، وهي إضافة من الرّضيّ لهذا المعنى. (الأستراباذيّ، 1395هـ/1975م، صفحة 443/4).

وهنا تقوى حجّة ابن هشام، ولا تقوى حجة الدسوقيّ؛ إذ كيف يحضّ الطّالب للعطف بقوّة في طلبه، وهو في موطن ضعف يطلب ممّن هو أقوى منه العطف؟ فمن الممكن أن يلحّ في الطلب، برفق ولين لا أن يطلبه بقوّة وشدّة.

لذا فإنّني أسنُد رأي ابن هشام في أنّ (أمّا) لا تقع لمعنى العرض، وأنّ (أمّا) مركّبة، لا بسيطة.

أمّا الاستدلال على أنّ ابن هشام يعارض رأي المالقيّ فواضح من خلال أنّ ابن هشام لم يدرج هذا الوجه في القسمة لمعانيها، وقصر معناها بمعنيين، ثمّ تحدّث عن وجهيها، ولم يجعل لها وجهًا ثالثًا، إضافة إلى أنّ ابن هشام قد ردّ كلام المالقيّ في أنّه قد يُدّعى أنّ الهمزة للاستفهام التّقريريّ وما نافية.

الرّأي الثّالث: (دخول لام الابتداء على الْفِعْل من دون (إنّ) جائز):

يتحدّث ابن هشام عن لام الابتداء، ثمّ يذكر أنّها تدخل باتّفاق في موضعين: الأوّل: المبتدأ، والثّاني: بعد إنّ، وفي الثّاني تدخل اللّام على ثلاثة باتّفاق: الاسم، والمضارع، والظّرف، وتدخل باختلاف على ثلاثة: الماضي الجامد، والماضي المقرون بقد، والماضي المتصرّف المجرّد من قد، ثمّ يقول إنّ هناك خلافًا في دخولها في غير باب إنّ على شيئين: الأول: خبر المبتدأ المتقدّم؛ نحو: لقائمٌ زيدٌ. والثّاني: الفعل؛ نحو: (ليقومُ زيدٌ)، ويذكر إجازة ابن مالك والمالقيّ وغيرهما لهذا الوجه، ثمّ يذكر إنّ المالقيّ زاد الماضي الجامد. (ابن هشام، 1972، الصفحات 301/1-302).

فالمسألة هنا فيها رأيان يتعلّقان بالمالقيّ:

---

(1) إلّا أنّ المراديّ يقول: "فيكون المعنى على التّقدير"، وليس كما نقل الدّسوقيّ قوله: "فيكون المعنى على التّقرير". والصّواب: "التّقرير"؛ أي الهمزة الّتي تفيده؛ فيصبح استفهامًا تقريريًّا.

أوّلهما: إجازة دخول لام الابتداء على الفعل من دون وجود إنّ.

والثّاني: إجازة المالقيّ لدخول لام الابتداء على الماضي الجامد من دون وجود إنّ؛ لذا سأعرض ههنا الرّأي الأوّل منهما.

يقصد ابن هشام (بالفعل) في نقله إجازة ابن مالك والمالقيّ في دخول لام الابتداء على الفعل من دون وجود (إنّ) حسب قول الدّسوقي؛ أي على الفعل المضارع. (الدّسوقيّ، د.ت، صفحة 240/1)، وهذا واضح من المثال الّذي ذكره ابن هشام؛ وهو: (ليقومُ زيدٌ)، إلّا أنّ ابن هشام ينتقل في الحديث مباشرة لزيادة إجازة المالقيّ لدخول لام الابتداء على الفعل الماضي الجامد، ولم يُبن ابن هشام رأيه في الحكم على رأي إجازة ابن مالك والمالقيّ في دخول لام الابتداء على الفعل المضارع، ثمّ يعرض ابن هشام متابعًا الحديث عن إجازة زيادة بعضهم لام الابتداء في دخولها على الفعل المتصرّف المقرون بقد، وفي هذه الإجازة لدخولها على المتصرّف المقرون بقد اعتراض من ابن هشام؛ لأنّه يرى أنّ المشهور فيها إنّها للقسم. وقد يُظنّ أنّ ابن هشام علّق الحُكم على رأيهما ذاته؛ لأنّه ردّ قول من يرى إجازة دخولها على الفعل المتصرّف المقرون بقد، ولم يُبن رأيه في قول المالقيّ، وليس كذلك؛ لأنّ ابن هشام يعارض ضمنيًّا رأي ابن مالك والمالقيّ في قولهما بعد ذلك من جهتين:

أمّا الأولى: فنقله عن نصّ جماعة على منع ذلك كلّه، مستشهدًا بقول ابن الخبّاز في أنّ لام الابتداء لا تدخل على الجُمل الفعليّة إلّا في باب إنّ.

وأمّا الثّانية: فاعتماده رأي ابن الحاجب، ورأي الزّمخشريّ؛ فابن الحاجب –كما قدّم ابن هشام- يرى في أماليه أنّ لام الابتداء يجب معها المبتدأ، والزّمخشريّ –كما نسب إليه ابن هشام- يرى في دخول اللّام على (سوف) والفعل المضارع، في آيتين كريمتين[2] أنّها في الأولى لا تدخل إلّا على المبتدأ والخبر، وفي اللّام الداخلة على المضارع يرى أنّ لام الابتداء دخلت على مبتدأ محذوف، وأنّ الزّمخشريّ لم يقدّرها لام القسم. (ابن هشام، 1972، صفحة 302/1).

وما نسبه ابن هشام للزّمخشريّ صحيح؛ فقد قال الزّمخشري في اللّام الدّاخلة على سوف، إنّها اللّام المؤكّدة. (الزّمخشريّ، 1407هـ، صفحة 289/2). وقال في دخولها على المضارع: "وقرئ: لأقسم، على أنّ اللّام للابتداء. وأقسمُ خبر مبتدأ محذوف، معناه: لأنا أقسم". (الزّمخشريّ، 1407هـ، صفحة 659/4).

وما نسبه ابن هشام لابن الحاجب صحيح؛ ففي أمالي ابن الحاجب: "اللّام في (لسوف) لام تأكيد وليست لام الابتداء؛ لأنها لو كانت لام الابتداء لوجب أن يكون معها الابتداء". (ابن الحاجب، 1409هـ/1989م، صفحة 277/1). وقد ذكر محقّق أمالي ابن الحاجب في المقدّمة في موقف ابن الحاجب من الزّمخشريّ أنّ مذهب الزّمخشريّ في اللّام في لسوف، أنّها لام الابتداء. (ابن الحاجب، 1409هـ/1989م، صفحة 80/1)، وليس بصواب؛ فكما مرّ أنّ الزّمخشري يراها مؤكّدة.

إلّا أنّ الرّضي في شرحه لكافية ابن الحاجب يُجيز دخول لام الابتداء على (سوف): فقال: "وتدخل على مضارع مصدر بحرف التنفيس نحو: (ولسوف يعطيك) خلافًا للكوفيين". (الأستراباذيّ، 1395هـ/1975م، صفحة 310/4). ويقول: وإذا كان الخبر مضارعًا مصدَّرًا بحرف التّنفيس، جاز دخول هذه اللّام عليه، نحو: إنّ زيدًا لسوف يقوم، خلافًا للكوفيّين. (الأستراباذيّ، 1395هـ/1975م، صفحة 358/4).

(2) قوله تعالى: "ولسوف يعطيك ربّك فترضى" سورة الضّحى: الآية 5. وقوله تعالى: "ولأقسم". وهي قراءة في: (لا أقسمُ بيوم القيامة). سورة القيامة: الآية 1.

وأمّا نسبة ما نقله ابن هشام عن المالقيّ فصحيح؛ إذ يقول المالقيّ في القسم الرّابع للام المفردة (غير الزائدة غير العاملة): "الموضع الأوّل: أن تدخل للابتداء في المبتدأ وما حلّ موضعه من الفعل المضارع له، فالمبتدأ نحو قولك: لزيدٌ قائمٌ، ولعبد الله خارجٌ، وليقومُ زيدٌ. وإنّما قُدّمت أوّلًا اعتمادًا عليها في التوكيد لما بعدها، كما تُقدّم همزة الاستفهام و(إنّ) المكسورة المشدّدة، وما النّافية للاعتماد عليها في معانيها الّتي وُضعت لها..." (المالقيّ، 1423هـ/2002م، صفحة 231)، ويقول المالقيّ أيضًا: "وما حلّ محل المبتدأ هو الفعل المضارع إذا صُدِّر به، نحو قولك: "ليقومُ زيدٌ، وليخرجُ عمرٌو". (المالقيّ، 1423هـ/2002م، صفحة 232).

ومن المحدثين من يرى أنّ اللّام تدخل على المضارع من دون ذكر نوعها، أو غرضها، أو ما إذا كان هناك تقدير؛ كفضيلة الدّكتور فاضل السّامرّائيّ؛ فيقول: "إنّ (إنّ) مختصة بتوكيد الجمل الإسميّة، ولا تدخل على الأفعال بخلاف اللّام فإنّها تدخل على الجمل الاسميّة، والفعليّة، كقولك: (ليقوم زيد)، و(ولنعم دار المتّقين) [النّحل: 30]". (السّامرائيّ، 1420هـ/ 2000م، صفحة 320/1)، ويرى أنّ (سوف) من دون اللّام لا تقع جوابًا للقسم، وإلّا فهي تقع للقسم معها؛ ممثّلًا لها بآية: "ولسوف يعطيك ربّك فترضى". (الضّحى)، ويقول في هذه اللّام في الآية ذاتها -بعد نقله عن ابن القيم- في أنّ ابن القيم يرى أنّها للاستقبال، ويعقّب السّامرّائيّ بقوله: والّذي يبدو لي أنّها على الحال كثيرًا، وقد تخرج إلى غيره بدلالة القرائن. (السّامرائيّ، 1420هـ/ 2000م، صفحة 366/3).

وكان ابن هشام قد قسّم اللّام أقسامًا ثلاثة: عاملة للجرّ، وعاملة للجزم، وغير عاملة، وأنّه استثنى من القسمة أن تكون عاملة للنّصب مصرّحًا أنّه مخالفٌ الكوفيّين، وأفرد للّام غير العاملة سبعة أقسام: لام الابتداء، واللّام الزّائدة، ولام الجواب، واللّام الدّاخلة على أداة شرط للإيذان بأنّ الجواب بعدها مبنيّ على قسَم قبلها، لا على شرط (اللّام المؤذِنة أو الموطئة)، ولام أل كالرّجل، واللّام اللّاحقة لأسماء الإشارة، ولام التّعجّب غير الجارّة. وفي النّوع الثّاني من اللّام غير العاملة (اللّام الزّائدة)، ويذكر ابن هشام أنّها داخلة في:

أ- خبر المبتدأ؛ في نحو قوله: أمُّ الحُليسِ لعجوزٌ شهربَهْ. (ابن هشام، 1972، صفحة 304/1)، [3] ويخالف ابن هشام المبرّد بقوله: "وليس دخول اللّام مقيسًا بعد (أنّ) المفتوحة خلافًا للمبرّد". (ابن هشام، 1972، صفحة 304/1).

وأستنتجُ أنّ ابن هشام يحكم على زيادة اللّام فيه، حتّى وإن كان قد أورد فيها قولًا آخر؛ إذ عنون لهذا القسم بـ (اللّام الزّائدة)؛ أي فهو حُكم مسبق منه على نوعها، وأنّ ما سيأتي من خلاف في نوعها، هو من باب عرض المسألة والتّوسّع فيها. ثمّ يتكلّم ابن هشام على قول فيها؛ إنّ الأصل لهي عجوز؛ أي إنّه يقصد أنّها لام الابتداء، وكان قد تحدّث عن قول سابق فيها.

---

(3) حين تكلّم على (لام الابتداء) أفرد مسألة للحديث فيها عن هذه اللّام، عرَضَ فيها أقوالًا في اللّام في: "أمُّ الحُليسِ لعجوزٌ شهربَهْ" فقيل: زائدة، وقيل للابتداء. وساق كلامًا فيه فائدة. يثبت المحقّقان أنّ بعده: "ترضى من اللّحم بعظمِ الرّقبة"، وينسبان الرّجز لرؤبة أو لعنترة بن عروس، أو ليزيد بن ضبّة.

– وانظر: ابن دريد، جمهرة اللّغة، ط1، 1121/2. ولم ينسبه إلى قائل.

- وانظر: ابن جنّي، سرّ صناعة الإعراب، ط1، 56/2، وفي هامش التّحقيق: الشّاهد في البيت قوله: "لعجوز" حيث زادت اللّام في خبر المبتدأ، وليس خبر (إنّ) أو اسمها، والزّيادة هي أحد تخريجات هذا البيت. وتكرّر صدره في: 59/2. وقال ابن جني: "أدخل اللّام على الخبر ضرورة".

- وانظر: ابن منظور، لسان العرب، ط3، 510/1. مادّة (شهرب): اللّام مقحمة في لعجوز، وأدخلَ اللّام في غير خبر إنّ ضرورة ولا يقاس عليه، والوجه أن يقال: لَأُمُّ الْحُلَيْسِ عَجُوزٌ شَهْرَبَهْ، كَمَا يُقَالُ: لَزَيدٌ قَائِمٌ.

- وانظر: الأشمونيّ، شرح الأشمونيّ، ط1، 306/1-307. وفي هامش 307: "وأصل الكلام: أم الحليس لهي عجوز".

ب- خبر (أنَّ) المفتوحة؛ كقراءة سعيد بن جبير: بفتح همزة (ألّا) وهمزة (أنّه) في قوله تعالى: "إلّا إنّهم ليأكلون الطّعام" (سورة الفُرقان، جزء من الآية: 20). (ابن السّرّاج، 1417هـ/1996، صفحة 274/1).[4]

ج- خبر لكنّ: وخالف ابن هشام المبرّد الّذي يقول إنّها لام الابتداء.

د- في خبر زال.

هـ- في المفعول الثّاني. (بوريني، مَوقفُ ابنِ هشامٍ مِن آراءِ المبرّدِ النّحْويّةِ في كِتابِ مُغني اللَّبيْبِ، رسالة دكتوراه، 2018، الصفحات 165-166).

الرّأي الرّابع: (دخول لام الابتداء على الفعل الماضي الجامد من دون وجود (إنّ) جائز):

يعرض ابن هشام في حديثه عن لام الابتداء، في أنّه اختُلف في دخولها في غير باب إنّ على شيئين أَحدهمَا خبر الْمُبْتَدَأ الْمُتَقَدّم؛ نَحْو: "لقائم زيد" فَمُقْتَضى كَلَام جمَاعَة من النَّحْوِيين الْجَوَاز، ويورد رأي ابن الحاجب في أماليه، أنّ لَام الِابْتِدَاء يجب مَعهَا الْمُبْتَدَأ، والثَّانِي الْفِعْل؛ نَحْو: "ليقوم زيد"؛ ويذكر إجازة ابْن مَالك والمالقي وَغَيرهمَا ذَلِك، ويورد أنّ المالقي زَاد الْمَاضِي الجامد؛ نَحْو: (لبئس مَا كَانُوا يعْملُونَ)، وَبَعْضهمْ الْمُتَصَرف المقرون بقد نَحْو: (وَلَقَد كَانُوا عَاهَدُوا الله من قبل)، و(لقد كَانَ فِي يُوسُف وَإِخْوَته آيَات) وَالْمَشْهُور أَن هَذِه لَام الْقسم، ويذكر قول أَبي حَيَّان فِي: (وَلَقَد علمْتُ) أنّها لَام الِابْتِدَاء مفيدة لِمَعْنى التوكيد وَيجوز أَن يكون قبلهَا قسم مُقَدّر وَألا يكون. (ابن هشام، 1972، صفحة 302/1).

يقول المالقيّ في دخول لام الابتداء على المبتدأ وما حلّ موضعه من الفعل المضارع له: "وما حلّ محل المبتدأ هو الفعل المضارع إذا صُدِّر به، نحو قولك: "ليقومُ زيدٌ، وليخرجُ عمرٌو، وكذلك الفعل الّذي لا يتصرّف، نحو: نِعمَ، وبِئسَ، وفعل التّعجّب، فتقول: لَنعم الرّجل زيدٌ، ولَبئس الغلام عمرٌو، وتلزم في فعل التعجّب لجريانه مجرى الأمثال، قال تعالى: "لبئس ما كانوا يعملون... وإنّما ذلك لمشابهة جميع ذلك الاسم، أمّا المضارع ففي الإبهام والتّخصيص، وأمّا الماضي المذكور فلعدم تصرّفه؛ كعدم تصرّف الاسم". (المالقيّ، 1423هـ/2002م، صفحة 233).

وفي الجنى الدّاني: "ولا تدخل هذه اللّام على الماضي المتصرف. فإن وجد نحو: لقام زيد. فهو جواب قسم، واللّام فيه لام الجواب، وليست لام الابتداء. وأما المقرون بـ قد، نحو: لقد قام زيد، فالّذي ذكره المعربون أنّها لام جواب القسم. وأجاز بعضهم أن تكون لام الابتداء. قلت: وقد نصوا على دخولها على الماضي المقرون بقد". (المراديّ، 1413هـ/ 1992م، صفحة 125).

ومن المحدثين من يرى أنّ اللّام تدخل على المضارع من دون ذكر نوعها، أو غرضها، أو ما إذا كان هناك تقدير؛ كفضيلة الدّكتور فاضل السّامرّائيّ؛ كما مرّ سابقًا، ويجيز أنّها تدخل على الجامد: "وأما الفعل الجامد فيجاب باللّام دون (قد) لأن (قد) لا تدخل إلا على المتصرف، تقول: (والله لنعم الرجل أنت). قال: يمينا لنعم السيدان وجدتما". (السّامرائيّ، 1420هـ/ 2000م، صفحة 177/4). وقد أفرد ابن هشام الحديث عن إجازة المالقيّ دخولَ لام الابتداء على الفعل الجامد مع أنّ ابن هشام قد ذكر قبل ذلك أنّ هناك ثلاثة مواضع باختلاف تدخل عليها لام الابتداء، ومثّل عليها بقوله: "نَحْو: إن زيدًا لعسى أَن يقوم، أَو لنعم الرَّجل". (ابن هشام، 1972، صفحة 301/1)، ونسبه إلى أبي الحسن؛ أي يقصد الأخفش الأوسط.

أقصدُ المثال: "لنعمَ الرّجلُ"؛ أي إنّ لام الابتداء هنا قد دخلت على الفعل الجامد، وقد نسب ابن هشام جواز ذلك لأبي الحسن؛ أي للأخفش الأوسط، فإذا كانت هذه إجازة الأخفش، فلمَ يُشير ابن هشام بعدها إلى انفراد

(4) ينقل عن المازنيّ قراءة سعيد بن جبير؛ بفتح همزة (أن)، وكسر همزة (إلّا).
- وانظر: عُضيمة، دراسات لأسلوب القرآن الكريم، د.ط، 506/1. نُسبت القراءة لسعيد بن جبير، بفتح همزتي (أن)، و(ألّا).

المالقيّ بهذا، وأنّ هذا الموضع هو زيادة يجيزها المالقي؟ الجواب: أنّ ابن هشام وإن كان قد ذكر المثال: "لنعمَ الرّجلُ" بدخول لام الابتداء على الفعل الجامد غير المتصرّف، إلّا أنّه يقصد في المثال وجود إنّ واسمها قبل مجيء لام الابتداء الدّاخلة على الفعل الجامد (نِع)؛ ويرجع عدم ذكر إنّ واسمها في المثال إلى أمور:

أوّلها: أنّ ابن هشام قبل أن يورد هذا المثال، قال في بداية الأمر إنّ دخولها على موضعين باتّفاق؛ الأوّل على المبتدأ، والثّاني بعد إنّ، وتدخل في هذا الباب على ثلاثة باتفاق: الاسم، والمضارع، والظّرف، وتدخل على ثلاثة باختلاف: الماضي الجامد، (وفيه المثال المعني)، والماضي المقرون بقد، والماضي المتصرّف المجرّد من قد. إذ يقصد ابن هشام بعبارته: (في هذا الباب)؛ أي في باب وجود إنّ.

ثانيًا: لربما كان قصد ابن هشام عطف المذكور في الجملة الأولى، على محذوف في الجملة الثّانية؛ أي فيصبح المثال حينها: "إن زيدًا لعسى أن يقوم، أو (إنّ زيدًا) لنعمَ الرَّجل".

ثالثًا: ربّما سقطت في النّسخة الأصليّة عبارة: "إنّ زيدًا" قبل: لنعمَ الرّجل.

على أنّني أرى ضعف هذا.

رابعًا: وقد يكون من سهو النّاسخ، على استبعادي لهذا الوجه؛ إذ إنّ تصريح ابن هشام بقوله: "في هذا الباب" قد كفى مؤونة التأويل؛ فاتّضح قصده.

وما نسبه ابن هشام من إجازة الأخفش دخول لام الابتداء على الجامد في سياق وجود إنّ، قد ذكر ابن هشام وجهه عند الأخفش؛ فلأنّ الفعل الجامد يشبه الاسم، ثمّ يذكر ابن هشام مخالفة الجمهور للأخفش في ذلك. واعلم أنّ ما نقله ابن هشام عن الأخفش وارد عند الأخير؛ إذ يورد النّحّاس عن الأخفش ذلك؛ فقال النّحاس في إعراب القرآن: "الأخفش أجاز: إنّ زيدًا لنِعم الرّجل؛ لأنّ نِعم لا تتصرّف". (الأخفش، 1421هـ، صفحة 200/2). وجاء في ارتشاف الضّرَب: "وعن الأخفش جواز: إن زيدًا لنعم الرجل، ولبئس الرّجل، وينبغي أن يتثبت فيه حتّى يصحّ عن العرب". (أبوحيّان ، 1418هـ/1998م، صفحة 1264/3).

لكن إفراد ابن هشام الحديث عن إجازة المالقي لدخول لام الابتداء على الفعل الجامد من غير قد أو إنّ، قد يوحي أنّ هذا تفرّد من المالقيّ، وليس كذلك؛ لأنّ الرّضي –مع سبقه زمنًا للمالقي- قد قال بذلك؛ إذ يقول الرّضي في شرح كافية ابن الحاجب عن لام الابتداء: "وإنما تدخل على نعم وبئس، وإن كانا في الأصل ماضيين، بلا (قد) لما ذكرنا في بابهما من صيرورتهما بمعنى الاسم". (الأستراباذيّ، 1395هـ/1975م، صفحة 310/4).

وأرى ما يراه ابن هشام في اعتراضه على المالقيّ؛ من وجوه:

أوّلًا: أنّ اللّام الدّاخلة على الفعل الجامد هي توكيديّة؛ وهو أجود من جعلها ابتدائيّة؛ ففي ذلك خرق لرأي الجمهور، وفيه تكلّف.

ثانيًا: لتبقى الحروف على اختصاصها.

ثالثًا: اللّام الدّاخلة على سوف هي لام توكيديّة، وهذا أجود من رأي الزّمخشريّ الّذي يرى أنّها لام الابتداء داخلة على فعل محذوف؛ فنتخلص من التّقدير.

رابعًا: ما علّله ابن الحاجب في الرّد على الزّمخشري –كما ورد عند ابن هشام- فيه رجاحة منطق. خامسًا: قوّة دليل ابن هشام في ردّه على رأي الزّمخشريّ؛ بقول ابن هشام: لأنّ فِيهِ تكلفين لغير ضَرُورَة؛ وهما: تَقْدِير مَحْذُوف، وخلع اللّام عَن معنى الْحَال لِئَلَّا يجْتَمع دَلِيلا الْحَال والاستقبال.

الرّأي الخامس: (لوما) للتّحضيض فقط):

يقول ابن هشام: "لوما بِمَنْزِلَة لَوْلَا تَقول لوما زيد لأكرمتك، وفِي التَّنْزِيل: (لَو مَا تَأْتِينَا بِالْمَلَائِكَةِ)، وَزعم المالقي أَنَّها لم تأت إِلَّا للتّحضيض، وَيَردهُ قَول الشَّاعِر:

(لَو مَا الْإِضَافَة للوشاة لَكَانَ لي ... من بعد شخطك فِي رضاك رَجَاء)". (ابن هشام، 1972، صفحة 364/1).

وفي شرح عبارات ابن هشام يقول الدّسوقيّ في قول ابن هشام إنّ لوما بمنزلة لولا؛ أي في إفادة ربط امتناع الجواب بوجود الشّرط، وفي الاستعمال للعرض والتّحضيض والتّوبيخ، وإنّ لوما في: "لوما تأتينا": للتّحضيض، وردُّ ابن هشام على المالقيّ ببيت الشّعر؛ أي لأنّها هنا للتّعليق والرّبط لا للتّحضيض. (الدّسوقيّ، د.ت، صفحة 281/1).

ويذكر المالقيُّ ما نسبه ابن هشام له، فيذكر أنّها لم تجئ في كلام العرب إلّا لمعنى التّحضيض، مستشهدًا بالآية الّتي ذكرها هنا ابن هشام ذاتها، ويذكر أنّها لا تدخل أبدًا إلا على الأفعال؛ وذلك لأنّ التّحضيض طلب، والطّلب لا يكون إلّا بالفعل، وإن جيء منه بالاسم –ويقصد التّحضيض- فمرجعه إلى الفعل، ومجيء الاسم بعد (لوما) فعلى تقدير الفعل. (المالقيّ، 1423هـ/2002م، صفحة 297).

ولعلّ المعنى الّذي استند إليه المالقيّ لم يكن دقيقًا؛ إذ إنّ الرّأي ما يراه ابن هشام في أنّها وردت للتّعليق لا للتّحضيض في الأمثلة المذكورة. والمعنيان واردان في استخدمها بحسب السّياق؛ فلا ضير أن يحمل الحرف معنيين؛ فيورد المراديّ لهما معنيين:

ن يكون حرف امتناع لوجوب؛ فيختصّ بالأسماء، وأن يكون حرف تحضيض، فلا يليه إلّا الفعل، ويورد قول المالقيّ في أنّ الأخير يرى أنّ لها معنى واحد؛ وهو التّحضيض، ولم يعقّب، أو يذكر رأيه في رأي المالقيّ. (المراديّ، 1413هـ/ 1992م، صفحة 609).

الرّأي السّادس: (تأتي (مُذ) حرفًا، وإن جاءت حرفًا، فهي أصلٌ لـ(منذ):

يعارض ابن هشام رأيي المالقي؛ لأنّ ابن هشام قدّم رأيه في المسألّتين قبل سوقه الحديث عن رأيي المالقيّ؛ إذ يورد ابن هشام رأيَ المالقي في أصلهما؛ أي أصل: (منذُ، ومُذ)؛ فالمالقي يرى أنّ مجيء (مُذْ) اسمًا فأصلها منذ، أو حرفًا فهي أصلٌ. لكنَّ ابن هشام قد اكتفى بإيراد رأي المالقي من دون أن يبدي رأيه فيما قال صراحةً؛ فلا هو بنيَّة القبول أو الرَّد، ولربما كان رأي المالقي ذا أثرٍ كبيرٍ في المصنِّف، لكن ليس على الإطلاق، بل وافقه في شِقِّه الأوّل؛ ذلك أنَّ ابن هشام لما علَّق الحكم على رأي الفريق الأوّل من البصريين ومن تأثر بهم، ورأيَي الكوفيين في الاسم المرفوع بعدهما جاءت فيه (مُنذُ، ومُذ) بصفتهما اسمان، وهذا يجزم أنه قد عدّهما أسماء؛ كما ورد عن النحاة؛ لأنهم يعدّونهما مبتدأين، أو خبرين على الخلاف الحاصل، وممّا يجزم أنّه يعدّهما اسمين أنّه ردَّ رأي الفريق الثّاني من البصريين القائلين إنّ (مُنذُ، ومُذْ) ظرفان. (ابن هشام، 1972، صفحة 443/1).

لكنَّي يرى أنَّ ابن هشام لم يعد رأي المالقي صحيحًا على إطلاقه؛ لأنَّ المالقي يرى إن كانت (مُذ) حرفاً فهي أصلٌ، وذلك مردودٌ من وجهة نظر ابن هشام –كما أرى– ذلكَ لأنَّه لم يرَ أنَّ (مُذ) أصلٌ بنفسها؛ لأنّها من (مُنذُ). وقد تجاوز الدّسوقيّ شرح عبارات ابن هشام فيما نقل ابن هشام عن ابن ملكون، والمالقي. (الدّسوقيّ، د.ت، صفحة 331/1).

وإن قِيلَ: إنَّ ابن هشام ردَّ المالقيّ في الشِّق الثاني من عبارة المالقيّ في أنّه يرى أنَّ (مُذْ) حرف؛ ولهذا رفض ذلك ابن هشام، فهذا الكلام مردودٌ؛ لأنَّ ابن هشام يرى في (مُنذُ)، و(مُذْ) الحرفيّة إن ولِيَهُما اسمٌ مجرور، وهما حرفا جرٍّ، وقد أبطلَ ابنُ هشام رأي زاعمِ اسميتهما إن تبعهما اسمٌ مجرورٌ. (ابن هشام، 1972، صفحة 441/1).

ينساق ابن هشام في هذا الرّأي وراء البصريين؛ ذلك لأنّهم يقولون إنَّ (مُذْ) فرعٌ على (مُنْذُ)؛ إذ يقول سيبويه: "فلمّا اضطُرُّوا إلى التّحريك جاءوا بالحركة الّتي في أصل الكلام وكانت أولى من غيرها حيث اضطُررتَ إلى التّحريك كما قلت في (مُذُ اليو) فضَممتَ ولم تكسر؛ لأنّ أصلها أن تكون النّون معها وتُضَمُّ. هكذا جرت في الكلام". (سيبويه، 1408هـ/ 1988م، صفحة 194/4). كما يذكر سيبويه –أيضًا- كُرهَ العرب كسرةً بعدها ضَمَّةٌ فقالوا: (مُذُ اليومُ يا فتى)، "هذا أجدرُ؛ لأنَّه ليس في الكلام حرفٌ أوّله مكسور والثاني مضموم". (سيبويه، 1408هـ/ 1988م، صفحة 146/4).

وقد استأنس ابن هشام بما جاء عند سيبويه –من دون أن يذكر أنَّ هذا جاء عنده، أو أن يذكر أن أصل (مذ) (منذ) وهو من كلام البصريين– فيدعم دليله في أنّ أصل (مذ) (منذ) هو قولهم: (مُذُ اليو) وهو نقلُ سيبويه. فابن هشام يقول: "وأصل مذ منذ؛ بدليل رجوعهم إلى ضم ذال مذ عند ملاقاة السّاكن، نحو (مذُ اليو) ولولا أنَّ الأصل الضَّم لكسروا ولأنَّ بعضهم يقول (مذُ زمن طويل) فيضم مع عدم السّاكن". (ابن هشام، 1972، صفحة 442/1).

لكنَّ نحاة الكوفة يرون أنَّ (مُذ)، مركبة من: (من) و(إذا) وكذلك أصلُ (منذُ)، وهذا الوجه هو رأي الفرّاء كما ذكر الأنباريّ، وقد ردَّ ما ذهب إليه الكوفيّون. (أبوالبركات، د.ت، الصفحات 382/1-383). ولم يذكر ابن هشام هذا الوجه؛ فقد اكتفى بذكر الوجه الآخر الّذي يذكره بعض الكوفيين، وهو تركيبها من: (من) و(ذو) الطّائية. (ابن هشام، 1972، صفحة 442/1).

يذهب ابن هشام مذهب البصريّين هنا، من دون تصريح، فينسب نفسه إليهم، فيرى صحّة رأهم؛ لذا لم يُشر إليهم، أو لأنّه المشهور.

أهم النّتائج:

من أهمّ النتائج الّتي خلصتُ إليها: أنّ كتاب مغني اللبيب يستحقّ تلك الشهرة الّتي طارت إلى الأمصار؛ إذ يمثل قيمة علميّة عالية؛ لما فيه من مستوى علميّ رفيع. لم يكن ابن هشام مقلِّدًا لمدرسة نحويّة معيّنة؛ فجمع بين المدارس النّحويّة، ببراعة. لم يكن ابن هشام دائم الإشارة إلى المصدر الّذي نقل عنه، بل إنه قد يُغفل نَسْبة الرّأي لصاحبه، كذلك إنَّ كثيرًا من كلام المصنِّف يحتاج إلى قراءة متأنيّة؛ للكشف عن مراده، وعدم الوقوع في الوهم.

من خلال حجم الآراء الواردة للمالقيّ في كتاب (مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب) فإنّه يُلاحظ العدد القليل للآراء الواردة للمالقيّ فيه؛ وهذا ربّما يدلّ على أنّ المالقيّ –على ما له من أهميّة- لم يكن بتلك الأهميّة البالغة بالنّسبة لابن هشام إذا ما قورنت عدد آرائه بغيره من النّحاة؛ كالمبرّد، والأخفش وغيرهما.

ويُلحظ أنّ ابن هشام قد عارض خمسة آراء من أصل ستّة للمالّقيّ، وفي الرّأي السّادس كان قد عارض الجزء الثّاني منه، ووجدتُ أنّ ما نُسب إلى المالقيّ عند ابن هشام، كان المالقيّ قد قال به فعلًا في مصنفه، ولم يُنسب إليه ما لم يقل به.

الخاتمة:

وفي خاتمة البحث يمكن القول إنّ ابن هشام لم يقلّد النّحاة، ولم يكن له توجّه ينساق فيه وراء مدرسة نحويّة من دون غيرها، بل له شخصيّته الواضحة؛ معتدًّا بالأصول النّحويّة في عرضه ومناقشته الآراء؛ مؤيّدًا، ومفنّدًا، ومُعلّقًا، كما انتهج آراء خاصّة به؛ وهو ممّا ليس من طبيعة هذه الدّراسة الحديث عنه. نرى أنّه عارض الآراء الواردة في هذه الدّراسة. وأشير إلى أنّه من الضّروريّ أن يُدرس مصنفه جميعه؛ لإطلاق أيّ حُكم؛ ذلك أنّ ابن هشام

قد لا يذكر رأيه في موطن البحث المخصوص، بل قد يُرجئه، أو يكون قد ذكره سابقًا. استند ابن هشام إلى الأصل النّحويّ السّماع، واعتدّ بغيره من الأصول النّحويّة. خرج ببعض الآراء الخاصّة به، وهذا ممّا ليس في صُلب هذه الدّراسة. كما أنّ ابن هشام قد يصرّح بموقفه من تلك الآراء، أو يلمّح، أو يكون ذلك متضمَّنًا مستنتَجًا من الباحثِ؛ فرأي ابن هشام قد يقترن برأي سابق له ضمّنه في المغني؛ على أنّ الاستنتاجات والاستنباطات يجب أن تكون مقرونةً بالدّليل والمنطق والحُجّة، بالإضافة إلى أنّ التّرجيح بين رأيَي ابن هشام والمالقيّ إنّما يكون بإيراد الأدلّة والحُجج والعِلل المتّسقة في تسويغ هذا التّرجيح والتّخريج، وبناء الحُكم على الآراء يكون بذكر الدّليل باعتماد الأصول النّحويّة، والاحتكام إلى المنطق اللّغويّ، والإجماع في الرّأي بين أشهر أعلام النّحاة ومدارسهم.

التّوصيات والمقترحات:

واستنادا لنتائج الدراسة يمكن تقديم التّوصيات الآتية:

1- أن يتمّ تقديم شرح جديد لكتاب مغني اللّبيب؛ يُوضّح فيه مقصد ابن هشام، وتخريج آرائه، وفصل رأيه عن رأي غيره؛ لأنّ كثيرًا من عباراته ملبسة، قد تختلط على القارئ.

2- أن يتمّ الأخذ فيه بتسهيل عباراته وألفاظه؛ ليتناسب وطبيعة الدّراسين، وتقريب لغته إليهم.

3- كذلك يتمّ دراسة آراء بعض النّحاة، وبيان موقف ابن هشام والباحث منها، ومن الممكن دراسة موقف ابن هشام من أحد المفسّرين، ويُعمد إلى الكشف عن الأصول النّحويّة المعتدّة من ابن هشام في التّخريج.

المصادر والمراجع:

- إبراهيم، عبد الرّحمن يوسف، الشّواهد الشّعريّة للحروف العاملة في كتاب رصف المباني في شرح حروف المعاني للإمام أحمد بن عبد النّور المالقيّ: دراسة وصفيّة تحليليّة، رسالة دكتوراه، كليّة الدّراسات العليا، جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلاميّة، (السّودان، 2011).
- ابن الحاجب، أبو عمرو جمال الدّين عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس الكرديّ المالكيّ، أمالي ابن الحاجب، تحقيق: د. فخر صالح سليمان قدّارة، د.ط، (الأردنّ: دار عمّار، لبنان: دار الجيل، 1409هـ/1989).
- ابن السّرّاج، أبو بكر محمّد بن السّريّ بن سهل النّحويّ، الأصول في النّحو، تحقيق: د. عبد الحسين الفتليّ، ط3، (لبنان: مؤسّسة الرّسالة، 1417هـ/1996).
- ابن جنّي، أبو الفتح عثمان الموصليّ، سرّ صناعة الإعراب، تحقيق: محمّد حسن إسماعيل، وأحمد رشدي عامر، ط1، (لبنان: دار الكتب العلميّة، 1421هـ-2000).
- ابن دريد، أبو بكر محمّد بن الحسن الأزديّ، جمهرة اللّغة، تحقيق: رمزي بعلبكي، ط1، (لبنان: دار العلم للملايين، 1987).
- ابن قنفذ، أبو العبّاس أحمد بن حسن بن الخطيب القسنطينيّ، الوفيات، تحقيق: عادل نويهض، ط4، (لبنان: دار الآفاق الجديدة، 1403هـ/1983).
- ابن منظور، أبو الفضل جمال الدّين محمّد بن مكرم بن عليّ الأنصاري الرّويفعيّ الإفريقيّ، لسان العرب، ط3، (لبنان: دار صادر، 1414هـ).
- ابن هشام، أبو محمّد جمال الدّين عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف الأنصاريّ، مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: مازن المبارك، ومحمّد عليّ حمد الله، ط4، (إيران: مكتبة سيّد الشّهداء، مطبعة أمير قم، 1972).

- أبو البركات الأنباري، عبد الرّحمن بن محمد بن أبي سعيد، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النّحويّين البصريّين والكوفيّين ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف لمحمد محيي الدين عبد الحميد، ب.ط، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، (سوريا: دار الفكر، د.ت).
- أبو حيّان الأندلسيّ، أثير الدّين محمّد بن يوسف بن عليّ بن يوسف، ارتشاف الضّرَب من لسان العرب، تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمّد، ط1، (مصر: مكتبة الخانجيّ، 1418ه/1998).
- الأستراباذيّ، رضيّ الدّين محمّد بن الحسن النّحويّ، شرح الرّضيّ على الكافية لابن الحاجب، تحقيق: أ. د. يوسف حسن عمر، د.ط، (ليبيا: جامعة قاريونس، 1395ه/1975).
- الأُشْمُوني، أبو الحسن نور الدّين عليّ بن محمّد بن عيسى الشّافعيّ، شرح الأشمونيّ على ألفيّة ابن مالك، تحقيق: حسن حمد، ط1، (لبنان: دار الكتب العلميّة، 1419ه/1998).
- البشير، عصام الدّين الشّمباتيّ الخليفة، منهج المالقيّ في كتابه رصف المباني في شرح حروف المعاني: دراسة نحويّة تحليليّة، رسالة ماجستير، كليّة التّربية، جامعة أم درمان الإسلاميّة، (السّودان، 2003).
- بوريني، أهيف عبد العزيز، آراء ابن هشام النّحوية بين البصرة والكوفة في كتاب مغني اللّبيب، رسالة ماجستير، كليّة العلوم والآداب، الجامعة الهاشمية، (الأردنّ، 2004).
- بوريني، أهيف عبد العزيز، مَوقفُ ابنِ هشامٍ مِن آراءِ المبرّدِ النّحْويّةِ في كِتابِ مُغني اللَّبيْبِ، رسالة دكتوراه، كليّة اللّغات، جامعة المدينة العالمية، (ماليزيا، 2018).
- حسين، دلال رشيد أحمد، الفكر النّحويّ للمالقيّ في كتابه "رصف المباني في شرح حروف المعاني"، رسالة ماجستير، كليّة الآداب، جامعة اليرموك، (الأردن، 2006).
- الدّسوقيّ، محمّد عرفة، حاشية الدّسوقيّ وبهامشه متن مغني اللّبيب، ط2، (إيران: منشورات الرّضيّ، ومنشورات زاهديّ، مطبعة أمير قم، د.ت).
- الزّمخشريّ، أبو القاسم جار الله محمود بن عمرو بن أحمد، الكشّاف عن حقائق غوامض التّنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التّأويل، تحقيق: عادل أحمد، وعلي معوّض، وفتحي حجازيّ، ط3، (لبنان: دار الكتاب العربيّ، 1407ه).
- السّامرائيّ، د. فاضل صالح، معاني النّحو، ط1، (الأردن: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 1420ه/ 2000).
- سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت: 180ه)، الكتاب، تحقيق: عبد السّلام محمّد هارون، ط3، (مصر: مكتبة الخانجيّ، 1408ه/ 1988).
- السّيوطيّ، أبو الفضل جلال الدّين عبد الرّحمن بن كمال الدّين أبي المناقب الخضريّ، بُغية الوعاة في طبقات اللّغويين والنّحاة، تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم، ط1، (مصر: مطبعة عيسى البابيّ الحلبيّ، 1384ه/1965).
- الصّفديّ، صلاح الدّين خليل بن أيبك بن عبد الله، أعيان العصر وأعوان النّصر، تحقيق: د. عليّ أبو زيد، ود. نبيل أبو عشمة، ود.محمّد موعد، ود. محمود سالم محمّد، ط1، (لبنان: دار الفكر المعاصر، سوريا: دار الفكر، 1418ه/1998).
- عُضيمَة، محمّد عبد الخالق، دراسات لأسلوب القرآن الكريم، د.ط، (مصر: دار الحديث، د.ت).
- فتوح، فداء حمدي رفيق، الشّاهد النّحويّ بين كتابي معاني الحروف للرّمانيّ ورصف المباني في شرح حروف المعاني للمالقيّ، رسالة ماجستير، كليّة الدّراسات العليا، جامعة النّجاح الوطنيّة، (نابلس- فلسطين، 2006).
- المالقيّ، أحمد بن عبد النّور، رصف المباني في شرح حروف المعاني، تحقيق: أحمد محمّد الخرّاط، ط3، (سوريا: دار القلم، 1423ه/2002).

- المراديّ، أبو محمّد بدر الدّين حسن بن قاسم بن عبد الله المصريّ المالكيّ، الجنى الدّاني في حروف المعاني، تحقيق: د. فخر الدّين قباوة، والأستاذ محمّد نديم فاضل، ط1، (لبنان: دار الكتب العلميّة، 1413هـ/ 1992).
- النَّحَّاس، أبو جعفر أحمد بن محمّد بن إسماعيل بن يونس المراديّ النّحويّ، إعراب القرآن، وضع حواشيه وعلّق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم، ط1، (لبنان: منشورات محمّد عليّ بيضون، ودار الكتب العلميّة، 1421هـ).